

ورد بان يوصف بالسكره وبناده بالذي قد نصب به وهذا
معان يادق فينبغي على الفتح في نحو لا رجل ولا رجل وذهب
المعري والزجاج ونحو ثوب الاله الفتح في ذلك اعرابيه
والمأخذ في التوسيع منه لشكله بالتركيب مع عاقله
ورد بان التوسيع لم يثبت حذفه بغير الاضافة والبناء على
الفتح وهو اول او اكسر في نحو لا مسلمة وقد روي بهما
قوله ولا لغات للثيب وعلى الثاني نحو تعز فلا لغات
بالعش متعاضد في نحو يحشر الناس لابنهم ولا ابا وذهب
المبرد الى انها معربان بناء على ان التثنية والمجمع عارضان
علة البناء ورتبانه لو كان كذلك لزم الاعراب في سيا
نفي وان يندون ولا قابل به هذا كله ان باشرت مؤنثا
والا بان فصل بينهما بالخبر ولو ظرفا ومجورا ونرفع
واجباله الغاء لها ووجب حينئذ تكرارها نحو لا فيها
عزله ولا هم عنها يترفعون وذهب الروائي والمأزني
الى جواز مجملها النصب حينئذ نحو لا فيها رجلا قال ابن
هشام في بعض حواشي وقد جاء في السعة لا فيها برنا
لبنا وليس مما يعول عليه ولم يتكرر فان تكررت وندعو
مفرد نحو لاهول ولا قوة الا بالله جاز في تركيب اول الاسمين
مع لا الاولى ورفعه وان ركب معها فاجز في الثاني
الارتقاء الغاء للا بالتكرار او اعمالا لها عمل ليس او
عطفا على محل لا الاولى مع اسمها وهذا هو المراد بقوله
في الشرح او عطفا على جملة لا الاولى وما بعدها وعلى ذلك
لازم في ان كان ذلك ولا اب والنصب عطفا على محل
اسم لا الاولى وقيل على نظره لشبههم بالمعرب من حيث
حدوث الفتح فيه مع لامع الفاعل على التولييع يجعلها

ذاتها

١٣٨ زائدة وعلى ذلك قوله لان العوم ولاخلة اسم المرقع على
الواقع والتركيب لاحوة لا اول استقلا لا وعليه لا يسبح
فيه ولاخلة ولا شفاعم لا لغو فيها ولا تأثم بفتح الكل
في قرأة ابن كثير والي عمرو وان رفع اولهما منع في الثاني
النصب لانه انما يكون بالعطف على منصوب كما مر وهو مفتوح
حينئذ وجاز فيه الرفع اعمالا للثانية واعمالا لهما على
ليس لا اول وعليه لا يسبح فيه ولاخلة ولا شفاعم لا لغو
فيها ولا تأثم برفع الكل في قرأه نافع وابن عامر والكونيين
والتركيب استقلا لا ومنه قوله الشاعر فلا لغو ولا تأثم
فيها ولو عطف على اسمها المفرد من غير تكرار نحو لا حول
ولا قوة ركب معها الاول وجاز في الثاني النصب والرفع
دون التركيب لانهم لا يركبون اكثر من كلمتين ولو وصف
ابن اسم المفرد بصفة مفردة متصله به نحو لا رجل ظريف
جاز فيها الفتح بتوكيدها مع قبل لاشتمل لاحتمة عشر والنصب
مراعاة لمجمله وقيل للفظه والرفع مراعاة لمجمله فان كانت
الصفة غير مفردة نحو لا رجل فيجاء فغله عندنا او منصوب
عنه الاسم نحو لا رجل في الدار ظريف او كان اسم لا غير
مفرد نحو لا اعلام بشر ظريفنا عندنا امتنع الفتح لانه
بالتركيب وهم لا يركبون اكثر من كلمتين وجاز في الرفع
والنصب وحكم المبدل الصالح لعمل لا حكم الصفة المفصولة
نحو لا احد رجل فيها فيمتنع فتحه فقط لانه على نية تكرار
العامل وهو مفصول منه تامة اذا دخلت هجرة الاستفهام
على اللم تغير الحكم ثم تارة يكون الحرفان باقيتين على معنيهما
كقوله الا صطبار لعلني ام لها حلد وهو قليل حتى تقوم
السلوبين انه غير واقع وتارة يراد بهما التوسيع كقوله